تعلم ان مجموع المقدمات لا يجب كونه متقدما اذ الكل المجموعي غير
الافرادي واختار صاحب المواقف ان تقدم الحد التام
بمعنى تقدم كل جزء منه كتقدم العلة التامة واما مجموع
الاجزاء فهو المحدود بعينه اقول وعليه فلا يكون المجموع
المسمى بالحد التام كاسبا بالحقيقة بل كواسبه اجزائه
وهف وانما يكون اجزاء كل معقول مؤلف كالقضية
المعقولة كاسبة له والمشهور ان التغاير هناك بالاجمال
والتفصيل وفيه ان المجمل اما صورة وحدانية منحلة الى
صور متعددة فالوحدان لا يساعده كما حققه المحقق
الشريف او صور ملحوظة بلحاظ وحداني فرجع معنى الكسب
الى تأدية لحاظات متعددة الى لحاظ واحد فلا يكون
الكسب والاكتساب للصور بالحقيقة بل للحاظها وذكر
بعضهم ان الحد كالدر المنثورة معان متفرقة فاذا
قيد بعضها ببعض حصل تصور واحد المجموع منها هو تصور المحدود
ارى في توجيه ان وكان محصله اعتبار هيئة تأليفية في المحدود
الحد متحدة مع الحد وفيه انه لا يكون الحد حينئذ مؤلفا هف وذكر
المحدود ومحمول الرئيس في الهيات شفائه ان الحد باعتبار ما يغاير
عليه وانه مغاير معه فلا يحمل عليه ١٢ ح المحدود

المحدود فيكون كاسبا له وباعتبار آخر هو هو بعينه وذلك لان
الحد يفيد مع طبيعة واحدة فمعنى قولنا حيوان ناطق شيء واحد
هو حيوان ذلك الحيوان هو الناطق بعينه فاذا نظر الى ذلك
الشيء الواحد لم يكن هناك كثرة في الذهن وكان الحد هو المحدود
بعينه لا كاسبا له ولكن اذا نظر الى الحد من حيث هو مؤلف من
معنيين مثلا كل منهما غير الآخر كان هناك كثرة في الذهن وكان
الحد بهذا الاعتبار كاسبا للمحدود ويكون الجنس والفصل جزئي
له غير محمولين عليه اقول انى كان اعتبار كاسبية الحد هو اعتبار
جزئية بشرط لا ومقابله هو اعتبارها لا بشرط كما زعم بعضهم
لزم ان يكون التحديد بالمادة والصورة لا بالجنس والفصل وهو
باطل اجماعا على ان الجواب هذا الاعتبار لغيرية الحد تمام
كيف ومجموع المادة والصورة هو المركب المحدود بعينه ولو كم
فكون الجزئي ملحوظا مرة بشرط لا ومرة لا بشرط مما لا ينبغي
الضرورة الوجدانية وانى كان هو اعتبار لتغاير الجزئي بحسب المفهوم
ومقابله اعتبار اتحادهما بحسب الوجود وردّ ان الملحوظ حال
التحديد هو الاتحاد دون التغاير على قياس طرفي الحمل فلم يكن
هناك تصور كاسب الآن يقال ان تغاير المفهومات ثابت
في نفس لوحظ او لا وهذا القدر كاف للكاسبية واما ما في

الذي هو القائم
بالنفس عند
ملاحظة الحد
وذلك
الشيء محمول
على المحدود
سه ٢١٢
لانه جاء
عبارة عن
المادة و
الصورة
١٢

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)